# أفاق النظام المحاسبي المالي الجزائري scf

بن حليمة فتحي
*Ben Halima fethi*
جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
مخبرالاقتصاد الحديث والتنمية المستديمة
fethi.benhalima@univ-tissemsilt.dz

سعيدون أميرة
*Saidoune amira*
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)
profamira6@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/06/24 تاريخ القبول: 2024/07/03 تاريخ النشر: 07/ 2024/07

**الملخص:** تهدف الدراسة للوقوف على أفاق النظام المحاسبي المالي الجزائري، لتحقيق أهداف الدراسة تم انجاز استبيان إلكتروني وزع على 71 عامل بقسم المالية والمحاسبة عبر ربوع الوطن، وبعد معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS/V25وتحليل النتائج توصلنا لجملة من النتائج أهمها وجوب تفعيل المعهد الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسب معتمد والاستعانة بخبرات أجنبية بغية فهم النظام المحاسبي المالي وضرورة تبني كل المعايير المحاسبية.

**كلمات مفتاحية**: المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي، المخطط الوطني المحاسبي.

**تصنيفاتJEL:**.G2

***Abstract***:The objective of the study is to assess Algeria ' s financial accounting system and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was completed and distributed to 71 enterprise workers. After processing data using SPSS/V25 and analysing the results, we have reached a number of conclusions, the most important of which is that the National Institute of Accounting Experts, Accountants, Certified Accountant and Expertise must be opened to understand the financial accounting system and the need to adopt all accounting standards.

***Keywords:***financial accounting, financial accounting system, national accounting scheme.

***JEL Classification Codes*** :G2.

**مقدّمة:**

لقد شهد العالم اليوم في ظل تنامي ظاهرة العولمة العديد من التطورات التي مست البيئة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، بشكل أدى إلى إبرام اتفاقيات وصفقات عمل مشتركة ووضع إصلاحات شاملة، لم تكن مهنة المحاسبة في منأى عن تلك الإصلاحات وإنما تصدرت قائمة أكثر المهن تأثرا.

حيث تعد الجزائر من بين الدول التي سلكت هذا المسار كضرورة حتمية، تزامنا مع التوجه نحو اقتصاد السوق، وبعد إزالة النظام المالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي وتبني المخطط الوطني المحاسبي وجدت نفسها أمام نظام مالي جديد مرة أخرى يعرف بالنظام المحاسبي المالي.

دخل حيز التطبيق بموجب القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 بداية من جانفي 2010، وبغض النظر عن طبيعة النظام المعتمد فيها مفردة مهمة لتنظيم كافة العمليات المالية وبالشكل الذي يضمن الحماية لممتلكات وإعطاء الصورة الفتوغرافية للأداء الفعلي للشركات من أجل تحقيق ذلك لابد من إعادة النظر في النظام المحاسبي المالي من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي في الجزائر بعد دخوله في العقد الثاني.

**1-1.إشكالية البحث:**

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

**. ما هي التوجهات المستقبلية للمحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة وفي ملبنة عريب بصفة خاصة؟**

**1-2: فرضيات البحث:**

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية أو الفرضيات الآتية:

**الفرضية الأولى:** كان التنازل عن المخطط الوطني المحاسبي واعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

**الفرضية الثانية:** يثبت الواقع الحالي مدى تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.

**الفرضية الثالثة:** يوجد إطار تصوري لدى المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

**1-3: أهداف البحث.** تنبع أهمية الدراسة من أهمية الوقوف على واقع النظام المحاسبي المالي ومدى إستجابته لمتطلبات البيئة الاقتصادية بعد عقد ونصف من بداية التطبيق من خلال إستقصاء أراء المهنين والأكاديميين حول مدي فاعلية النظام المحاسبي المالي وبالتالي بناء إطار تصوري حول توجهات المنظومة المالية في الجزائر.

**1-4: أهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو أفاق المحاسبة المالية في الجزائر ويعتبر من بين المواضيع التي صارت تمس جوهر المؤسسات من خلال تنظيم أدائها المالي ومدي استجابتها ومسايرتها للتطور الجديد،

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال ما تقدمه من مجموعة الاضافات المتوقعة والتي يمكن ان تفيد الباحثين في الحقل الأكاديمي والممارسين في الواقع العملي.

**1-5: منهج الدراسة**

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر ورغبة في معرفة أفاق المحاسبة المالية في الجزائر من خلال معالجة إشكالية البحث اعتمدنا على مزيج بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار المفاهيمي للموضوع، بالإضافة للمنهج الإستقصائي لدراسة الجانب التطبيقي من خلال بناء استبيان يوزع على عدد من المهنين والأكاديين ثم تحليل إستمارات الإستبان بواسطة برنامج spss وإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة.

**1-6: عرض الدراسات السابقة.**

سيتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى بعض ما تم التوصل إليه من قبل الباحثين ضمن مجال موضوع الدراسة على النحو الاتي.

**-دراسة لصوفي حفيظة، واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تدقيق ونظام المحاسبي المالي، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية العمل على ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب الأنظمة المحاسبية الدولية ويتماشى مع البيئة الإقتصادية المحلية في نفس الوقت ، حيث أشارت النتائج إلى أن عملية الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي إقتصرت على إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية وتغيير الأرقام والتسميات ومع إيجابيات النظام المحاسبي والمالي إلا أن تطبيقه لم يكن بالشكل الصحيح نظرا للمشاكل التي واجهت المحاسب في التقييم والتسجيل المحاسبي كما أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت جزئية لصعوبة فهمها من جهة أخرى وعدم ترابط بين النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري والقانون الضريبي .

**- دراسة حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، قسم علوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر 2007-2008.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكل التنوع في الممارسات المحاسبية وأهميته على المستوى الدولي ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومة التي توفرها البيانات المالية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفة.

وقد توصلت إلى عدد من النتائج أبرزها ضرورة استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا وهي معايير الإبلاغ المالي الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية وأنه بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سوف تقلل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وتزيد الخبرات والممارسات بينهما.

**- دراسة سامية حكيمي، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، إدارة مؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011،**

- تطرقت الدراسة إلى:

Le passage du p.c.n 1975 aux nouvelles normes internationalesisa/ifrs en Algérie « le système comptable financier »

عملت هذه الدراسة على تمكين الممارسين والأكاديميين وحتى الطلبة من فهم التوجه المالي الجديد من إستعاب طبيعة التحول ومختلف التغيرات التي جاء بها والأليات المحاسبية الجديدة للمعالجة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من شأنها تكييف النظام المالي ليتلائم مع (isa/ifrs) التوجهات الجديدة للأنظمة المحاسبية من خلال إدراج المعايير المحاسبية ضمن برامج التدريس على مستوى الجامعات، وجود بعض الفهم والاستيعاب للنظام المحاسبي المالي ولكن مرحلة الإتقان لا تزال بعيدة وتتطلب وقت أكبر وبذل جهد أكثر في ظل التحولات الجديدة.

**- دراسة حركو غنية، النظام المحاسبي والمالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد1، العدد رقم 04، كلية العلم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة 02، عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يهدف بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير الدولية سواء من حيث المفاهيم أو الأهداف ووجود توافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية إلى أن جموده أفقده جزء من هذا التوافق في ظل عدم رسكلته مع التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية.

**- دراسة توفيق جوادي وبلقاسم بن خليفة ومفيد عبد اللاوي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29و30 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة .**

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى ملائمة القوانين المعمول بها في النظام المحاسبي الجزائري ومدى استجابتها للتحولات في البيئة الاقتصادية وقد أشارت نتائجها إلى أن المخطط الوطني كان موجه بصفة خاصة لخدمة أغراض المصالح الضريبة حيث أصبح يعاني من تناقضات عديدة تمس كل جوانبه سواء كانت عامة أو الإطار الشكلي والهيكلي وكذا إعداد القوائم المالية وأصبحت المعلومة المالية المنتجة من قبل المخطط الوطني لا تتوافق مع إحتياجات مستعمليها ، والإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الإقتصادية الناتجة عن التعبير الذي عرفته بالتوجه نحو إقتصاد السوق.

**- دراسة حميد صالح وبوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الوادي، الجزائر، 2013.**

حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر في ظل إصلاح النظام المحاسبي، وأشارت نتائج الدراسة لإجراء الجزائر لجملة من الإصلاحات تماشيا مع الواقع المحاسبي الجديد من خلال إدخال تعديلات على النظام الجبائي والمصرفي وكذا نظام التعليم والتكوين المحاسبي وهو يعكس رغبتها في تكييف البيئة المحاسبية مع محتوى النظام المحاسبي والمالي رغم عدم كفايتها بسبب بقاء بعض الجوانب دون إصلاح.

**- دراسة شيرة محي الدين ودريس منى، إتجاهات حديثة أخرى في عام المحاسبة محاسبة رأس المال الفكري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة – مقاربات علمية وعملية- يومي 20-25 أكتوبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.**

تهدف إلى عرض الطرق المعتمدة محاسبيا لقياس رأس المال الفكري و الصعوبات التي يوجهها المحاسب في قياسه حيث وصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في اعتبار رأس المال الفكري الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وضمان الحفاظ على مركزها التنافسي إذ يعتبر من الموجودات التي يصعب قياسها بالرغم من اجتهاد المعايير المحاسبية لوضع أسس وآليات العمل لقياس رأس المال الفكري إلا أنه لم يتم الاتفاق عليها إلى غاية الآن خاصة مع تعقد تمثيل مكونات رأس المال الفكري إضافة إلى تكلفة جمع البيانات الخاصة به.

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات ذات الصلة:**

بعد عرض ومناقشة الدراسات ذات الصلة بموضوع الورقة البحثية، كانت النتائج متباينة فهناك دراسات أشارت لوجود استجابة من قبل الشركات لتكيف نظام معلوماتها المالي بما يتوافق مع متطلبات نظام المعلومات المحاسبي رغم وجود تفاوت في درجة وسرعة الإستجابة على حسب المؤهلات المالية والبشرية الخاصة.

يعد البحث الحالي امتداد للدراسات السابقة إلا أنه أكثر تخصيصا، لتركيزه على المسار المستقبلي للنظام المحاسبي المالي بعد قرابة عقدين ونصف من بداية والتطبيق ومدى إستعداد القائمين على شؤون المهنة لبناء قاعدة جديدة لهذا النظام من منطلق التحديات التي إعترتها أثناء تطبيق النظام وما واجهه في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

**الفرع الأول: واقع البيئة المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي الجزائري.**

لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية لتتوافق خصائصها المعايير المحاسبية الدولية في ظل توجه الجزائر لنظام إقتصاد السوق، ونظرا لمحدودية وتقادم المخطط الوطني المحاسبي وقصوره في خدمة مستخدمي المعلومة المالية لذا قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وبهدف الإحاطة بالبيئة المحاسبية للجزائر في ظل الإصلاحات المعتمدة.

**أولا: الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي (pcn) إلى النظام المحاسبي المالي(scf)**

إن الجزائر قبل أن تمر إلى المخطط المحاسبي الوطني كانت تعمل بالمخطط المحاسبي العام المستوحى من آليات فرنسية بعد الإستقلال، ومنذ سنة 1957 بدأت تفكر في إصلاح هذا النظام الذي أصبح لا يتماشى مع الإقتصاد الحالي. صدر المخطط الوطني المحاسبي بموجب الأمر رقم 75-35 بتاريخ 1975/04/29 تضمن خمس مواد حددت تاريخ سريان مفعوله إبتداءا من 01 جانفي 1976 مع تحديد مجال تطبيقه مستندا على مجموعة من المبادئ تمثلت في الوحدة الإقتصادية، الوحدة النقدية، القيد المزدوج، عدم المقاصة،الصدق، الفترة المحاسبية، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، إستقلالية الدورات، ثبات الطرق المحاسبية ومبدأ إستمرارية الدورات ولم يقدم إلا أربعة إضافات وليست جوهرية في الفترة ما بين 1975 إلى 1995[1].

كما قدم المخطط الوطني المحاسبي قائمة الحسابات التي صنفها إلى ثمانية أصناف حاملا في طياته العديد من المزايا التي جعلته يساير ويلائم الفترة التي تم فيها الإعتماد عليه أبرزها:

- المخطط الوطني المحاسبي مستوحى إلى حد كبير من المخطط الفرنسي العام.
- إن بنية وطبيعة المخطط الوطني المحاسبي ساعدت على تحقيق الأهداف التي ولد لأجلها.
-إن ضآلة الإصلاحات التي طرأت على المخطط الوطني المحاسبي سهلت في فهم أحكامه والتحكم فيها نسبيا من طرف المهنين والأكاديمين.

كما عرف العديد من النقائص والإنتقادات تمثلت في:[2]

- غياب الإطار التصوري والذي يعمل على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية وهو ما يفتقر إليه المخطط الوطني المحاسبي.
- إهمال تطبيق المحاسبة التحليلية وعدم إجبار المؤسسات على إستخدامها.
- التأثير القانوني لإدارة الضرائب على المعاملات المحاسبية حيث يحدد مجموعة من القيود.
- لقد كان المخطط الوطني المحاسبي يسعى إلى تلبية إحتياجات الإقتصاد الكلية من خلال تقديم المعلومات إلى أجهزة التخطيط المركزي وتلبية متطلبات المحاسبة الوطنية ولم تكن تعيير إهتمام للإحتياجات المؤسسة وإنما كانت تخدم أهداف إجتماعية أكثر منها إقتصادية.

ولغرض القضاء على النقائص التي شابت المخطط الوطني المحاسبي وتطوير المحاسبة بما يتماشى مع التوجهات ويساير التحولات الإقتصادية والقانونية الراهنة قامت بإنجاز ورشة إصلاحات بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 أوكل إلى الخبراء الفرنسين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية.[3]

**ثانيا: تمحورت الإصلاحات حول العناصر التالية[4]:**

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد وإعطاء مفاهيم جديدة للأصول والخصوم ورأس المال والأعباء والنواتج.
- تحديد طرق تقييم جديدة ووضع قواعد سير وميكانيزمات سير الحسابات.
- نقل الممارسات المحاسبية من ممارسات مهتمة فقط بالجانب التقني إلى ممارسات مهتمة أكثر بالجانب النظري.
- نقل الممارسات المحاسبية الجزائرية من ممارسات معدة في الأساس للعمل وفق البيئة الوطنية إلى ممارسات يمكنها العمل وفق المعطيات الدولية[5].

ولهذا فقد تطلب الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي جهودا كبيرة لعملية التحضير فهو بمثابة ثورة ثقافية للإطار المحاسبي وتحدي كبير للمؤسسات الجزائرية للتحضير والتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد[6] في ظل التغير في البنية الإقتصادية والتشريعية والتنظمية وكذا الجانب الأكاديمي والتعليمي ، بحيث إنطلقت عملية التطبيق لهذا النظام منذ سنة 2001 بتمويل من طرف البنك الدولي و ذلك بتعاون الخبراء الفرنسيين مع المجلس الوطني للمحاسبة و إعطائه صورة صحيحة تتماشى مع الإقتصاد الحالي ، و هو عبارة عن تحول عميق في عدة مفاهيم و قواعد تقييم وتسجيل محاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية تكون ذات توجه إقتصادي حديث و عالمي .[7]

**الفرع الثاني: واقع وأثار تطبيق النظام المحاسبي المالي.**

لا مناص من الاعتراف أن تطبيق النظام المحاسبي المالي كان العديد من الآثار سواء على الشركات أو المنظومة المالية بحد ذاتها من أجل ضمان استجابة مرنة كفيلة بضمان حماية مصالح كافة الأطراف قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، يمكن إيضاحها في العناصر الآتية:

**أولا: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي**

إن الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر عبارة عن سلسلة مكونة من عمليات متشابكة ومتداخلة في العديد من الجوانب لها مقتضياتها وبيئتها وشروطها حيث أكمل النظام المحاسبي المالي عقده الأول فلم يقتصر هذا الإصلاح على تبني النظام المحاسبي المالي وإنما تعداه إلي إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية بغية تنظيم المهنة المحاسبية وإدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي الجزائري لغرض تكييفه مع النظام المحاسبي المالي وكذا قطاع التعليم والتكوين والمؤسسات البنكية والمالية لذا من المفترض أن تكون صورة الإصلاح أكثر وضوحا وأيضا من المفترض أن تكون مجمل القرارات والتدابير الضرورية اللازمة للنجاح قد تم تجسيدها في الميدان بشكل يمكننا من بناء التصوري الفعلي حول واقع النظام المحاسبي

**- واقع النظام الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي.**

بعد مرور فترة زمنية عن تطبيق النظام المحاسبي المالي اتضح للمهتمين ان العلاقة بين النظام الجبائي والنظام المالي الجديد (نظريا) أقل إرتباطا مقارنة مع المخطط الوطني المحاسبي وذلك يعكس الغرض الفعلي وراء إعتماد النظام المحاسبي المالي ، فالمحلل والمهتم بواقع النظام الجبائي في ظل الإصلاح المالي الجديد يجد أن الممارسات لازلت تعاني من إختلالات ومشاكل رغم الإصلاحات المقدمة من فترة إلى أخرى ولعل أبرز هذا الإختلاف التهرب الضريبي بأشكاله كالقيام بمعاملات تجارية دون فوتره مما يعكس لنا عدم التطابق الكلي بين الأنظمة الجبائية والنظام المحاسبي المالي [8].

فالإصلاح المحاسبي تم بشكل مفاجئ وسريع أي بأسلوب الصدمة مما جعل البيئة المحاسبية تعاني اليوم من مشاكل عديدة في ظل عدم مشاركة الفاعلين في البيئة المحاسبية في إعداد هذا الإصلاح بما فيهم إدارة الضرائب.

**- واقع البنوك والمؤسسات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.**

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية عصب الإقتصاد في كل الدول كونها وسيط مجمل المعاملات الإقتصادية إلى أن المتتبع والدارس للواقع الفعلي للممارسات المالية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي يظهر له جليا أن المنظومة المصرفية والمالية لازالت تعاني من مشاكل عديدة تتمثل في:

- وجود تأخير كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي.[9]

- تأخر كبير في مدي فاعلية البنوك وصحة تسييرها إضافة إلى التأخر الكبير في تغطية وإنتشار توزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني.

وقد أدخل النظام المحاسبي المالي بعض التغيرات في آلية العمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية والمالية ليتوافق مع الإجراءات الجديدة من خلال إصدار نصوص قانونية تهدف إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

**- واقع مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي.**

لقد عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر العديد من الإختلالات والإنتكاسات جعلتها تعيش ظرفا مقلقا لفترة زمنية طويلة وبشكل أقلق المهتمين بالشأن المحاسبي في الجزائر في ظل غياب سياسة تكون حقيقية تأهل المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد مهنية وكذلك وفقا للتطبيقات المحاسبية الدولية وندرة ومحدودية عدد الخبراء المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية في ظل غلق المسابقة الوطنية للدخول إلى المهنة ، وغياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح في ظل غياب التنسيق وسوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني المحاسبي وغياب شبه كلي على المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة ، ولهذا فإن ضعف التكوين والتأطير بسب التعود على الممارسات المحاسبية ولكن مرحلة الإتقان لازالت تحتاج وقت أكثر.[10]

**ثانيا: أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي**

إن التحول الجديد في البيئة المحاسبية الجزائرية كانت له إنعكاسات على مختلف الأطراف المكونة لبيئتها ، بمختلف جوانبها السياسية ، الإقتصادية ، إضافة إلى إنعكاسات جزئية تتعلق بالكيانات الإقتصادية ، فالغرض الأساسي من تطبيق نظام جديد هو تمكين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من إصدار معلومات مالية كاملة ، مفهومة وذات مصداقية ، يكون تأثيرها على المستثمرين المحلين والأجانب هذه الوفرة في المعلومات تجعل المؤسسات في حاجة إلى نظام إعلام آلي يساير التحول الجديد، أما الآثار الكلية للتحول الجديد في النظام المالي تجلت من خلال إنعكاسات تمثلت في[11] :

**- الإنعكاسات السياسية:**

وعلى غرار باقي دول العالم قامت الجزائر بنقل قوانين وقواعد أجنبية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية في شكل قوانين وقرارات ومراسيم تنفيذية صدرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وهي تمثل أساس الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي.

**-الإنعكاسات القانونية:**

إعتمدت الجزائر نظام مالي جديد بموجب نصوص قانونية وتشريعية تعتبر كقاعدة للقانون المحاسبي الجزائري الجديد الذي أصبح يؤثر في التشريعات الأخرى كالقانون الجبائي والقانون التجاري التي يجب عليها مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

**-الإنعكاسات المالية:**

يجب أن يعد برنامج عمل يعتمد على إستراتيجية واضحة بالإستعانة بخبير خارجي، حيث يتضمن البرنامج إستراتيجة واضحة يجب السهر على تنفيذها بجدية وإحترافية وهذا ما يجعل أن يتحمل أعباء مالية كنتيجة عن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد

**-الإنعكاسات التربوية:**

- ضرورة تكوين المؤهلين: إن هذا النظام يتم على الإطار الفكري وقواعد التقييم الذي يختلف على النظام السابق، مما جعل المهنيين الأكاديميين تعلم القواعد الجديدة بما فيها مبادئ الإطار التصوري ومعايير التقييم والعرض والإدراج في المحاسبة ومدونة الحسابات الجديدة وقواعد سيرها.

- ضرورة تعديل محتويات برامج تدريس المحاسبة:

هاته المهمة تقتصر على مختلف المؤسسات الأكاديمية وعلى رأسها الجامعة أن تقوم بتأهيل المكونين في مبادئ النظام المحاسبي المالي والعمل على تعديل محتويات برامج الدراسة كالأتي:

- مشكلة مفهوم القيمة العادلة، تقييم الإرادات بطريقة نسبة تقدم الأشغال.

- وجوب تكييف مقياس المحاسبة المعمقة ومقياس المحاسبة الخاصة مع متطلبات المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي.

- ضرورة إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات: يجب أن يتكون من باحثين وخبراء مهنيين بهدف نشر ثقافة محاسبية جديدة، الذين يعملون على متابعة المعايير الدولية وتسليطها تدريجيا على هذا النظام.

**- الإنعكاسات الإقتصادية:**

إن وضع هذا النظام الذي يمكن من جلب أموال خارجية وولوج مؤسساتها إلى الأسواق المالية العالمية، وجودة المعلومات في قوائمها المالية الشيء الذي يشجع على زيادة الإستثمار والإنتاج إقليميا ودوليا.[12]

الجانب العملي للدراسة.

**الفرع الثالث:الجانب العملي للدراسة.**

يتعرض الباحث من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى مخرجات إستطلاع الرأي لأفراد العينة، وذلك للوقوف على آرائهم ووجهة نظرهم حول مستوى التجاوب مع النظام المحاسبي المالي والإطار التصوري لرسكلته بعد مرور أكثر من 20 سنة على بداية التطبيق الفعلي، وأثر هذا النوع من الإفصاح على جودة التقارير المالية السنوية، وقد كانت الشركات الناشطة في الجزائر كمجال لتطبيق هذا البحث، وإعتمدت عملية جمع البيانات على استبانة مكونة من جزئيين:

- الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية لمجتمع الدراسة.

- الجزء الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة تغطي الفرضيات المتعلق بموضوع الدراسة.

معتمدا في ذلك على مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة اختيارات كالتالي: (غير موافق بشدة -غير موافق -محايد -موافق – موافق بشدة) بوزن نسبي (5-1)، كما تم إستخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS وتحليل إتجاهات أراء العينة بإجراء إختبار أسلوب الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وإختبار T-test ، إلى جانب تحليل الإرتباط بين محاور الإستبانة.

**أولا: أسلوب جمع البيانات والأساليب المعتمدة في تحليلها**

اعتمدنا على قوائم الاستقصاء التي أعدت لهذا الغرض والمعتمدة على مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة اختيارات كالتالي: (غير موافق بشدة -غير موافق -محايد -موافق – موافق بشدة) بوزن نسبي (5-1)، وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، تختص الأولى بالبيانات الشخصية للمبحوثين، والثانية لصلب موضوع البحث وتضم مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بـ (أفاق المحاسبة المالية في الجزائر) وتم تقسيمها كالتالي:

المحور الأول: الإنتقال من pcnإلى scf.

المحور الثاني: مدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي.

المحور الثالث: أفاق المحاسبة المالية.

وقد تم الإستعانة بحزمة البرامج الإحصائية **SPSS V25** في تحليل البيانات التي تم تجميعها، حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل: التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والانحراف المعياري اختبارTEST.T للعينة الواحدة ومعامل الإرتباط correlation.

**ثانيا: تحليل نتائج الدراسة**

سيتم في هذا المطلب عرض البيانات الإحصائية للدراسة وتحليلها لاستخراج النتائج.

**1. ثبات الاستبيان**

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدي فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب. حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد (0-1)، وكلما اقتربنا من الواحد الصحيح فهذا يعني ثبات أكبر للدراسة، وكانت النتائج المحصل عليها موضحةفي الجدول كالأتي:

**جدول رقم (1-1): اختبارألفاكرو نباخ**

| عدد العبارات | الفا كرو نباخ |
|---|---|
| **21** | **0.700** |

**من اعداد الطالبين اعتمادا على spss 25**

من خلال الجدول (1-1) يتضح لناأن قيمة معامل الفاكرونباخ 0.700 أكبر من 0.6 وهي درجة جد مقبولة للحكم على ثبات وصدق الإستبيان.

**2. توزيع أفراد العينة.**

**1-2: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديموغرافية**

لتحديد خصائص عينة الدراسة (الجنس، السن، المؤهل العلمى، الوظيفة، الخبرة المهنية) فقد تم تضمين قائمة الاستقصاء مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة وقد كانت النتائج كالتالي

**2-2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

**جدول رقم(2-2): توزيع العينة حسب الجنسشكل رقم(2-1): توزيع العينة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 51 | %71.8 |


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

| | | |
|---|---|---|
| انثى | 20 | %28.2 |
| المجموع | 71 | %100 |

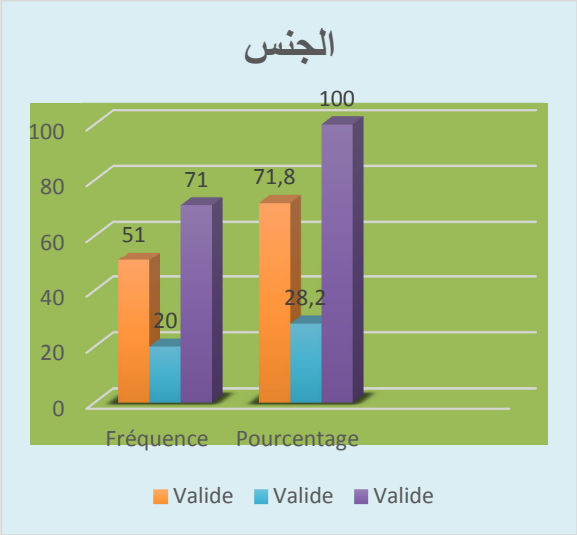


من إعداد الطالبين بالإعتماد على spss25 من إعداد الطالبين بالإعتماد على excel2013

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور بلغت 71.8% ونسبة الإناث بلغت 28.2 %من إجمالي أفراد عينة الدراسة أي يغلب على عينة الدراسة الجنس الذكور.

**2-3: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.**

**جدول رقم(2-3): توزيع العينة حسب االسنشكل رقم(2-2): توزيع العينة حسب السن**

| السن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 30سنة | 34 | %47.9 |
| من30الى40سنة | 26 | %36.6 |
| من41الى50سنة | 08 | %11.3 |
| أكثر من 50 سنة | 03 | %4.2 |
| المجموع | 71 | %100 |

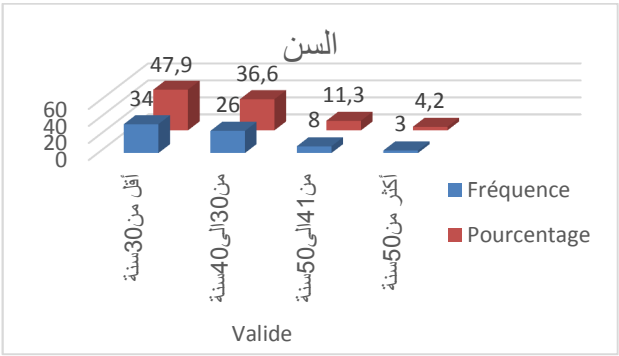


من إعداد الطالبين بالإعتماد على spss25 من إعداد الطالبين بالإعتماد على excel2013

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تنوع في الفئات العمرية حيث الفئة الغالبة (أقل من 30 سنة) بنسبة 47.9 %تليها الفئة الثانية (من30إلى 40 سنة) بنسبة 36.6% ثم تتصدر المرتبة الثالثة فئة (من 41إلى 50 سنة) بنسبة 11.3 %وتحتل المرتبة الأخيرة فئة (أكثر من 50 سنة) بنسبة 4.2%.

**4-2 توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

**جدول رقم(2-4): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| شهادة مهنية | 3 | 4.2 |
| ليسانس | 13 | 18.3 |
| ماستر | 39 | 54.9 |
| ماجستير | 2 | 2.8 |
| دكتوراه | 14 | 19.7 |
| المجموع | 71 | 100 |

من اعداد الطالبين بالإعتمادا علىspss

**الشكل رقم(2-3): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي**

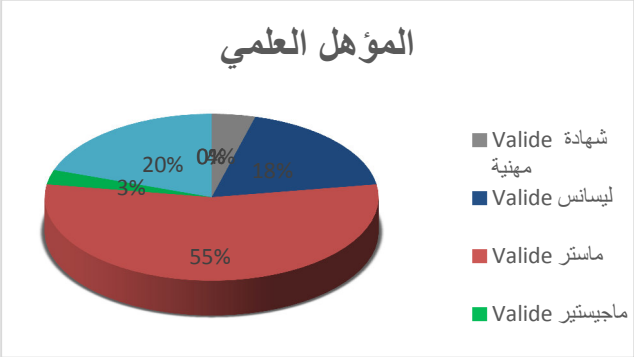


من اعداد الطالبين بالإعتمادا علىExcel 2010

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المؤهل العلمي بنسب مختلفة حيث كانت فئة طلبة الماستر في طليعة التصنيف بنسبة بلغت 54.9% تليها فئة الدكاترة بنسبة بلغت 19.7% في حين نسبة فئة اليسانس 18.3 %لتكون بذلك في المركز الثالث في حين كانت فئة شهادة المهنية في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 4.2% أما الماجيستر فقدرت نسبتها 2.8% في المرتبة الأخيرة

**5-2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة**

**جدول رقم(2-5): توزيع العينة حسب الوظيفة**

| الوظيفة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| طالب | 27 | %38 |
| محاسب | 09 | %12.7 |
| رئيس مصلحة | 06 | %8.5 |
| أستاذ جامعي | 11 | %15.5 |
| وظيفة أخرى | 18 | %25.4 |
| المجموع | 71 | %100 |

من اعداد الطالبين بالإعتمادا عل spss 25

**شكل رقم(2-4): توزيع العينة حسب الوظيفة**

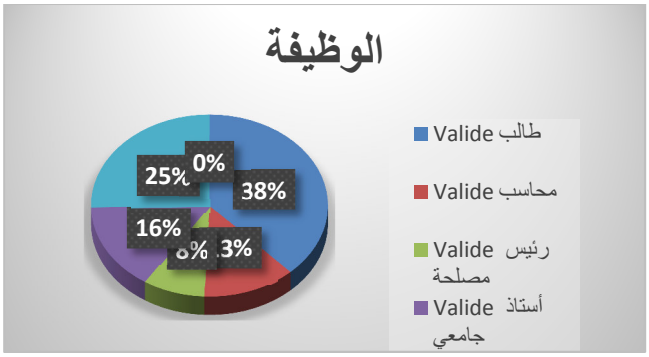


من اعداد الطالبين بالإعتمادا علىExcel 2010

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد الطلبة 27 فرد بنسبة 38% بينما عدد المحاسبين بلغ 09 بنسبة 12.7% من إجمالي العينة موضع الدراسة بينما رئيس مصلحة بلغ 06 أفراد بنسبة 8.5 %أما عدد الأساتذة الجامعين فقد بلغ 11 بنسبة 15.5%

بينما قدر عدد أصحاب الوظائف الأخرى ب 18 فرد بنسبة 25.4 %من إجمالي عينة الدراسة.

**6-2: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية**

**جدول رقم(2-6): توزيع العينة حسب الخبرة المهنيةشكل رقم(2-5): توزيع العينة حسب خ م**


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

| الخبرة المهنية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من5سنوات | 31 | %43.7 |
| من5إلى15سنة | 17 | %23.9 |
| أكثرمن 15سنة | 11 | %15.5 |
| دون خبرة مهنية | 12 | %16.9 |
| المجموع | 71 | %100 |

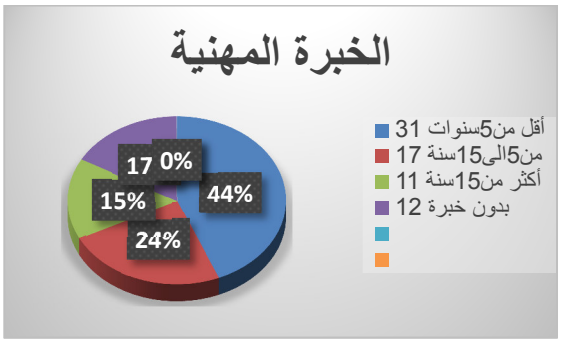


من اعداد الطالبين بالإعتمادا على spss 25 من اعداد الطالبين بالإعتمادا علىExcel 2010

من الجدول نلاحظ أن أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات بلغ 31 فرد بنسبة 43.7% من إجمالي العينة بينما عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 15 سنة بلغ 15 فرد بنسبة 23.9% في حين كان عدد الأفراد الذين تجاوزو عتبة 15 سنة خبرة 11 فرد ممثلا بنسبة 15.5% أما عدد الأفراد الذين هم دون خبرة فقد بلغ 12 بنسبة 16.9% من اجمالي العينة.

**3.إختبار الفرضيات وقياس معامل الإرتباط.**

**3-1: إختبار صحة الفرضيات.**

سيتم التطرق الى النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة عن طريق مجموعة من الاختبارات الاحصائية حيث يتم تطبيق اختبارT للعينة الواحدة One Sample T.TEST لاختبار كل بعد ومحور والبحث عن امكانية وجود فروقات ذات دلالة احصائية، وسيتم اختبار الفرضيات باستخدام Tعند مستوى دلالة Sig(α)=%5 الذي يدل على ان احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة بين 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

- قبول الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة Sig(α) >%5.
- قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمةSig(α)< 5% .

وعليه إذا كانSig (α)<%5فهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائية وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد.

**الجدول (3-1): يمثل اختبار T-testلمحاور الدراسة**

| One-Sample Test<br>Test Value = 3 | T | Df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower | Upper |
| الإنتقال من pcnإلىscf | .78217 | 70 | .000 | .76258 | .6770 | .8481 |


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدي إستجابة المؤسسات مع الإصلاح المحاسبي | 1.538 | 70 | .129 | .14889 | -.0442 | .3420 |
| **أفاق المحاسبة المالية في الجزائر** | 18.762 | 70 | .000 | .91147 | .8146 | 1.0084 |

**المصدر: مخرجات spss 25**

**3-1-1: إختبار صحة الفرضية الأولى "كان التنازل عن المخطط الوطني المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية"**

**H0** : لم يكن التنازل عن المخطط الوطني المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

**H1** :كان التنازل عن المخطط الوطنى المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

نلاحظ من خلال الجدول (1-1) ان قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05 حيث بلغت قيمتها (0.000) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التالية(**H1**).

وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة(**H1**) المعبرة بأنه كان التنازل عن المخطط الوطني المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولي.

**3-1-2: اختبار الفرضية الثانية "يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية "**

- **H0** : لا يثبت الواقع الحالي مدى تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.
- **H1**: يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث بلغت قيمتها (0.129) وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التالية(**H0**) وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية(**H0**) المعبرة بأنه لا يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.

**3-1-3: إختبار الفرضية الثالثة "يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد"**

**H0** : لا يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

**H1** : يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

نلاحظ من خلال جدول T.Testرقم (.... أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 حيث بلغت (0.000) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة(**H1**) التي مفادها يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكادمين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

**2-3: إستخدام معامل الإرتباط بيرسون**

**1-2-3:** دراسة العلاقة بين المتغيرين الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي pcnإلى scf ومدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي.

**الجدول رقم (3-2) قياس معامل الإرتباط بين المحور الأول والثانى**

| | | الإنتقال الإنتقال من pcnإلى scf | مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي |
|---|---|---|---|
| إلى scfالإنتقال من pcn | الإرتباط بيرسون | 1 | *0,245 |
| | الثنائي | | *0,039 |
| | العدد الإجمالي للعينة | 71 | 71 |
| مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي | الإرتباط بيرسون | *0,245 | 1 |
| | الثنائي | *0,039 | |
| | العدد الإجمالي للعينة | 71 | 71 |

**من إعداد الطالبين بالإعتماد على spss**

نستنتج من خلال الجدول أنه وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين الإنتقال من pcnوscf ومدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي وذلك من خلال النتيجة التي تقدر 0,245 أي أقل وهذا ما يدل على إرتباط ضعيف بين هاتين المتغيرين.

3-2-3: دراسة العلاقة بين المتغيرين مدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي وآفاق المحاسبة المالية في الجزائر.

**الجدول رقم (3-3) قياس معامل الإرتباط بين المحور الثانى والثالث**

| | | مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي | آفاق المحاسبة المالية في الجزائر |
|---|---|---|---|
| مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي | الإرتباط بيرسون | 1 | *0,179 |
| | الثنائي | | *0,136 |
| | العدد الإجمالي للعينة | 71 | 71 |
| آفاق المحاسبة المالية في الجزائر | الإرتباط بيرسون | *0,179 | 1 |
| | الثنائي | *0,136 | |
| | العدد الإجمالي للعينة | 71 | 71 |

**من إعداد الطالبين بالإعتماد على spss**

من خلال الجدول يمكن الإشارة لوجود علاقة ضعيفة جدا بين المتغيرين مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي وآفاق المحاسبة المالية في الجزائر وذلك من خلال النتيجة التي تقدر 0,136 حيث تعكس هذه الأخيرة الإرتباط الضعيف بين هاذين المتغيرين.

**خاتمة.**

إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي كان لابد منه لأنه يستجيب لمتطلبات الإقتصاد الحالي، بحيث أن النظام القديم كان يخدم مصالح جبائية عكس النظام الحالي يخدم مصالح محاسبية ومالية.

- نقص المؤطرين والخبرات المهنية ساهم في نقص مستوى الإستعاب لهذا النظام داخل الشركات.
- ضرورة الإصلاح المحاسبي الجديد الذي يتماشى مع الإقتصاد الحالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية.
- وجوب فتح المعاهد الجزائرية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسب معتمد من أجل الزيادة في الخبرات الجزائرية والقيام بجلب أجانب بغاية فهم النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة تبني كل المعايير المحاسبية من أجل جلب التنوع الإقتصادي وجلب مختلف الإستثمارات.

**التوصيات:**

من خلال نتائج الدراسة وقفنا على بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

- الإهتمام أكثر بجودة المعلومات المحاسبية المالية بإعتبارها وسيلة لاكتساب ثقة المستثمرين.
- التركيز على تكوين إطارات الإدارات الجبائية، في مجال النظام المحاسبي المالي، لاجتناب ردّة الفعل السلبية، عند تطبيق الشركات.
- العمل على توجيه التكامل بين الباحثين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في كل ما يتعلق بتقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا تحيينه ليتوافق مع المستجدات المحلية والدولية.
- ضرورة مراجعة وتحديث النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع خصوصيات السياق الاقتصادي والمالي للجزائر.
- وجوب تبني باقي المعايير المحاسبة الدولية لأنها تستجيب للواقع الإقتصادي العالمي.

**قائمة المراجع والمصادر.**

[1]لعور سليمان، دوافع وآثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، المجلد 04، العدد 06،2014، ص12.

[2]رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية , جامعة تبسة , الجزائر, سنة 2010 ، ص 45.

[3]حيدوش بشري، **أثر النظام المحاسبي المالي علي جودة المعلومات المحاسبية المالية من وجهة نظر المحاسبين بولاية سكيكدة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة مراقبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر2015 ، ص ص 3230.

[4]بودراع لمياء، **النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر2015 ، ص24.

[5] مدانى بن بلغيث وفريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر** . دراسة تحليلية تقيمية، مداخلة، الملتقي الدولي العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011، ص:14

[6] رفيقي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص185.

[7] صفاء بوضياف , **آفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي الماليفي بيئة محاسبية جزائرية** , ملتقى وطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , يومي 05 . 06 /2013/05 , جامعة فرحات عباس سطيف , الجزائر , ص 14.

[8] طيبة محمد رضا ، ،حديدي أدم ، موقف النظام الجبائي الجزائري من القياس وفق القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتي ، المجلد 04 ، العدد 07 ، 2021، ص12

[9] مداني بلغيث وفريد عوينات، مرجع سبق دكره ص ص 3،4.

[10] مداني بلغيث وفريدة عوينات، مرجع سبق ذكره، ص6.

[11] الحبيب مرحوم محمد , **إستراتيجية تبني النظام المحاسبي لأول مرة و أثره على البيانات المالية للكيانات الصغيرة و المتوسطة** , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر , تخصص محاسبة و مالية , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة حسيبة بن بوعلي , شلف , الجزائر , سنة 2012 ، ص43.

[12] خبيطي خضير، مونة يونس، **آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية . عدد02، جامعة أحمد دراية أدرار، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2016، ص ص 46، 47.

قائمة الملاحق.

**الملحق رقم(1): الفاكرونباخ**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,700 | 21 |

**الملحق رقم (2): الانحراف المعياري والوسط الحسابي لمحاور وابعاد الدراسة**

| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
|---|---|---|---|---|
| X | 71 | 3,7626 | ,36136 | ,04289 |
| Y | 71 | 3,1489 | ,81582 | ,09682 |
| Z | 71 | 3,9115 | ,40934 | ,04858 |


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

**الملحق رقم (3): نتائج اختبارt-testلمحاور وابعاد الدراسة**

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur de test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur | Supérieur |
| X | 17,782 | 70 | ,000 | ,76258 | ,6770 | ,8481 |
| Y | 1,538 | 70 | ,129 | ,14889 | -,0442 | ,3420 |
| Z | 18,762 | 70 | ,000 | ,91147 | ,8146 | 1,0084 |

**الملحق رقم (4) نتائج اختبار Corrélations لمحاور وابعاد الدراسة**

**Corrélations**

| | | X | Y |
|---|---|---|---|
| X | Corrélation de Pearson | 1 | ,245* |
| | Sig. (bilatérale) | | ,039 |
| | N | 71 | 71 |
| Y | Corrélation de Pearson | ,245* | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,039 | |
| | N | 71 | 71 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**Corrélations**

| | | Y | Z |
|---|---|---|---|
| Y | Corrélation de Pearson | 1 | ,179 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,136 |
| | N | 71 | 71 |
| Z | Corrélation de Pearson | ,179 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,136 | |
| | N | 71 | 71 |


EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793